العرب
الثلاثاء 2020/01/28
السنة 42 العدد 11600

اليوم الفاصل في تاريخ العراقيين

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

بكل المعايير والمقاييس أصبح يوم السبت الخامس والعشرون من يناير 2020 يومَ الغدر الأكبر الذي لن ينساه العراقيون.

فقد كان مفصلا تاريخيا يُعلن نهاية مرحلة من مراحل نضال الشعب العراقي التشريني من أجل انتزاع الحرية والعدالة والاستقلال، وبدايةَ مرحلة أخرى جديدة لا مكان فيها لأي أمل ولو ضئيل، في إمكانية هبوط الرحمة والوطنية على قلوب قادة حكومة الميليشيات فتجعلهم يتخلون عن غرورهم وأنانيتهم ومكاسبهم، طواعية وببساطة، فيتمردون على أوامر السلطان القابع وراء الحدود، وينفذون مطالب المنتفضين.

النظام الإيراني يئس وأيقن استحالة تفتيت الانتفاضة من داخلها، سواء بتسلل جماعة مقتدى الصدر إليها لحرفها عن أهدافها، أو بسياسة التسويف والترهيب والترغيب

وفي هذا اليوم الأسود تحقق الفرز النهائي بين الشعب العراقي المنتفض على الفساد والدكتاتورية والعمالة للأجنبي، وبين أعدائه، إسماعيل قاآني وهادي العامري وقيس الخزعلي ومقتدى الصدر وعادل عبدالمهدي، وباقي شركائهم في الحكومة والبرلمان.

فالذي حدث يوم السبت الماضي وما بعده، يعني أن النظام الإيراني قد يئس وأيقن باستحالة تفتيت الانتفاضة من داخلها، سواء بتسلل جماعة مقتدى الصدر إليها لاحتوائها وحرفها عن أهدافها الثابتة وإفراغها من مضمونها الوطني المطالب بالحرية والعدالة والاستقلال والخلاص من الوصاية الأجنبية الإيرانية والأميركية، أو بسياسة المماطلة والتسويف والترهيب والترغيب، أملا في الوصول إلى هدف إحباط الجماهير المرابطة، ومللها، ثم انفضاضها وتَفرّقِ جموعها، دون اضطرار الحكومة وجيوشها وميليشياتها إلى خوض حرب عسكرية و"أمنية" شاملة لا تُعرف نتائجها، ولا يمكن التنبؤ بتداعياتها السياسية المحلية والإقليمية والدولية المحتملة. وبإقدام جيش الحكومة وقواتها "الأمنية" على حرق خيم المعتصمين في بغداد والناصرية، وقتل المتظاهرين الناشطين منهم، أو اختطافهم، أصبح جليّا وبلا رتوش أن المكلفين بالدفاع عن الاحتلال الإيراني للعراق لا يملكون القدرة على تعيين رئيس وزراء مستقل، ولا على تعديل قانون الانتخاب وإصداره، ولا على تحديد موعد انتخابات جديدة، لا الآن ولا غدا ولا بعد سنين.

ومع الأسف الشديد فإن هذا الواقع المعلن الجديد يضع المنتفضين المُصرّين على العودة إلى أماكن تجمعاتهم في بغداد والمحافظات الأخرى أمام تحديات خطيرة تكون مواجهتُها بالسلمية وبالأغاني والأناشيد والهتاف وانتظار هبوط المنّ والسلوى من السماء، أشبه بالقبول بالموت البطيء والانتحار.

واقعيا وعمليا ليس هناك من حل أفضل من المبادرة العملية المبتكرة التي اقترحها الدكتور علاء الركابي، أحد القادة المنتفضين في الناصرية، وهي الأسلم وأكثر وفاءً لهذا الوطن ولأرواح شهدائه التشرينيين الكرام.

وتتلخص مبادرة الركابي بإطلاق مسيرة شعبية سلمية تبدأ يوم الجمعة القادم من البصرة، سيرا على الأقدام، ولا يحمل المشاركون فيها سوى الأعلام العراقية أو شدات الورود، ثم تلتحق بها جماهير الناصرية والعمارة والكوت وباقي المحافظات والمدن التي تمرّ بها المسيرة، وصولا إلى بغداد، لمحاصرة المنطقة الخضراء، وإعطاء القيادات الحكومية والبرلمانية مهلة محددة بيوم الخامس عشر من فبراير القادم لتعيين رئيس وزراء مستقل، يُوصل العراقيين إلى صناديق الاقتراع، وإقرار قانون الانتخاب الجديد، وتحديد موعد الانتخابات المبكرة المنتظرة.

والحقيقة أن الواقع الجديد الذي تمخض عنه يوم السبت الأسود الماضي لم يترك أمام الشعب العراقي سوى الكي، وهو آخر دواء.

ومن دون هذه الخطة الجريئة "المخيفة" سيبقى المتظاهرون أهدافا سهلة لقنابل جيوش السلطة، ولرصاص الملثمين المكلفين باصطيادهم واحدا بعد واحد، واغتيالهم أو اختطافهم، وستذهب تضحياتُهم الجليلة الغالية السابقة واللاحقة سدىً ثمنا لسذاجة قياداتهم التي تبالغ كثيرا في سلمية الرفيق غاندي، والتي لا تأمر إلا بالاستسلام للموت المجاني المعيب.

إذن فموعدنا الأول يوم الجمعة القادم يوم انطلاق المسيرة، وموعدنا الثاني يوم الخامس عشر من فبراير. هذا أو الخراب العظيم.

«فساد» الانتفاضة ونزاهة «الخائن»

زهير قصيباتي
صحافي لبناني

في الانتفاضة العراقية فساد، ولا يمكن محاربة الفساد بمثله. في العراق احتلال والانتفاضة لن تثبت براء دمها الا بالبراء علنا من الاحتلال والأميركيين.

أليست هذه خلاصة ما جاد به مقتدى الصدر، بعدما ضاق صدره بتشكيك المنتفضين بنيّاته، وتخوينه لسحب أنصاره من خيام الاعتصام، لتندفع بعد ساعات هجمة قوى الأمن على المعتصمين في بغداد ومدن جنوب العراق؟

ما يهم مقتدى، كما قال، هو سمعة الثوار الوطنيين وعدم انحراف الثورة على أيدي مندسين تحركهم أهداف خارجية مشبوهة. أليست هذه مقولة الإيرانيين منذ ما قبل تصفية واشنطن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني؟

الأهم في وقائع الساعات العصيبة من عمر الانتفاضة العراقية، أن تتزامن محاولة مقتدى الصدر شق صفوف الانتفاضة وتشويه كل ما قدمته، ومنه دماء ستمئة شهيد، مع اتخاذ سلطة تصريف الأعمال بقيادة عادل عبدالمهدي، قرارا بالحسم مع المنتفضين وإنهاء احتجاجاتهم واعتصاماتهم بالقوة. هو ذاته كان قرارا نصح به سليماني لتفادي انهيار منظومة رعاها لتحكم طهران قبضتها على القرار العراقي، منذ تواطأت مع إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في صفقة الخروج الآمن للقوات الأميركية من بلاد الرافدين.

وبعيدا عن تفاصيل حسم إدارة الرئيس دونالد ترامب خيارها في قتل سليماني وحشر طهران في زاوية انكشاف لعبة التوتير والتصعيد كلما أرادت ابتزاز المنطقة وإحراج الأميركيين من خلال إظهارهم بمظهر العاجز عن ترجمة مقتضيات حماية الأمن الإقليمي، خصوصا أمن الخليج، تأتي محاولة مقتدى الصدر تهشيم الانتفاضة العراقية متناغمة مع تجدد القصف الصاروخي على السفارة الأميركية ومحيطها في بغداد، لتجديد ضغوط الفصائل والميليشيات الشيعية الحريصة على ولائها لإيران، من أجل استكمال مساعي إخراج القوات الأميركية من العراق، بالتالي تبديد نتائج محادثات ترامب والرئيس العراقي برهم صالح في دافوس، بعد نجاحهما في تهدئة التأزم بين واشنطن وبغداد وتجميد مفاعيل قرار البرلمان العراقي إخراج تلك القوات.

واضح أن محاولات استهداف السفارة في بغداد ستضيف تعقيدات إلى مشهد الانقسامات العراقية، وأخطرها الآن نزع الشرعية عن الانتفاضة من خلال تشويهها بذريعة عنف المندسّين، وتلك هي النسخة العراقية لما واجهته أخيرا انتفاضة اللبنانيين.

انقسام على الاحتجاجات في بغداد وجنوب العراق، وانقسام على وجود القوات الأميركية التي باتت قوة احتلال، فقط بسبب قتل سليماني، وهي التي كانت تؤمّنُ الغطاء الجوي لقوات الحشد الشعبي والفصائل الإيرانية الهوى، على مدى سنوات الحرب على تنظيم داعش.

اللعبة الإيرانية التي بدا أن إدارة ترامب مَلّتْها، هي في استخدام طهران دبلوماسية الولايات المتحدة وعصاها مع ما كان يسمى الإرهاب السني، لتطوّع أوضاع المنطقة وتكرس مصالحها، إلى أن تأتي ساعة الصفقة الكبرى وتحسم أثمانها.

بداهة لا يمكن الآن فصل تحرك مقتدى الصدر عن سعي إيران إلى هدفين. أولهما عودة إلى ضبط الشارع العراقي بأي ثمن، والثاني استخدام القصف الصاروخي على السفارة الأميركية لتوجيه رسالة إلى واشنطن ليس فقط في سياق استكمال ضربات الثأر لقتل سليماني، بل الأهم توجيه رسالة إلى ترامب فحواها أنه لا يمكنه وحده تحديد شروط التفاوض مع طهران.

عمليا، وفي سياق خارطة الانقسامات أيضا، التشرذم السياسي والتخبط في إيجاد بديل لعادل عبدالمهدي على رأس الحكومة، يرسخه التجاذب المرير حول الأسلوب الملائم للخروج من مأزق تجريم الطبقة السياسية بأقل الأثمان.

الكل في ورطة، أما مقتدى الصدر فلعله يشعل حربا أهلية، إذا أصر على دخول بوابة «المندسين» لتهشيم الانتفاضة ووصمها بالعمالة، منذ سمع من يهتفون في الشارع باسمه، ليس إلا لأنه «خائن»

وليست مفاجأة طعن الصدر الانتفاضة في الظهر، بعيدة عما تردد عن سعيه إلى مكافأة إيرانية، بمنحه الكلمة الفصل في قبول توليه رئاسة الحكومة أو تسمية من يرشحه من أتباعه، فيما تعويم تصريف الأعمال مستمر مع عبدالمهدي، ويراد له أن تتلطخ يداه بذبح الانتفاضة، قبل العودة إلى تجديد دماء المنظومة الإيرانية. ويدرك الصدر والفصائل الشيعية أن الأميركي باشر عمليا وضع خطط إعادة تموضع قواته في أربيل ولن ينتظر أن يباغته الموالون لإيران بضربات أقسى من الرسائل الصاروخية الموجهة إلى سفارته في بغداد، لكي لا يفقد ماء الوجه، بالأحرى لتفادي الخروج المذل من الوحل العراقي.

أما تراجع الصدر عن التظاهرة الضخمة التي دعا إليها لإنهاء ما يسميه الآن احتلالا أميركيا، فليس مرده إلى الاستجابة الهزيلة لطلبه مليونية احتجاج فحسب، بل حسابه مقدار خسارته مزيدا من صدقيته في حال انقلبت المواجهة إلى صدام مباشر مع المنتفضين على الفاسدين ورعاتهم. ومرة أخرى لا مبالغة في القول إن أي فساد يحتاج رعاية وحماية، ومن غير حماية هل كان ممكنا استشراؤه على مدى 16 سنة؟ ومَنْ غير حراس التغلغل الإيراني يستطيعون بولائهم الأعمى ضمان إفلات اللصوص الذين نهبوا ثروات العراق، واقتسموها مع عرّاب الوصاية، لتخفيف ضغوط العقوبات الأميركية على نظام المرشد، والعقوبات الدولية على نظام الأسد؟

والحال أن طهران التي تلعب الآن ورقة الحوار والتهدئة مع الجوار الخليجي تشجع الميليشيات في بغداد على قصف السفارة الأميركية، إذ تعتبر أن ترامب منهمك الآن بورطة محاكمة لعزله، وأن الديمقراطيين في الولايات المتحدة نجحوا في تكبيل يديه لتفادي شن حرب على إيران. لكن السؤال هو هل يقبل استمرار إحراجه لإخراجه ذليلا من بغداد، على مسافة شهور من معركته لتجديد ولايته؟

الطبقة السياسية في العراق توغل في المزيد من الخطايا، وتكفي إدانة الأمم المتحدة قمع الانتفاضة بشراسة. طهران توغل في مزيد من الرهانات على الميليشيات، والأميركي مرتبك بعد فشل رهانه على رضوخ إيران إثر تصفية العقل المدبر لخطط الوكلاء وسَدّ العقوبات شرايين اقتصادها. الكل في ورطة، أما مقتدى الصدر فلعله يشعل حربا أهلية جديدة، إذا أصر على دخول بوابة "المندسين" لتهشيم الانتفاضة ووصمها بالعمالة، منذ سمع من يهتفون في الشارع باسمه، ليس إلا لأنه "خائن".

بعد سليماني.. واشنطن تستفرد بإيران وتعزل أذرعها

علي الأمين
كاتب لبناني

لا يبدو أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مهتم بتجاوز الحكومة الإيرانية لملف اغتيال قاسم سليماني، فوزير خارجية إيران محمد جواد ظريف أعلن، بوضوح، أن اغتيال واشنطن لسليماني لا يشكل حائلا دون إجراء حوار بين إيران وواشنطن. هذه الهدية الإيرانية رفضها ترامب وقال "شكرا".

يأتي الموقف الإيراني ليؤكد أن إيران ليست في وارد التصعيد ضد واشنطن، بل يُظهر أن سيف العقوبات الأميركية جعل إيران في موقع حرج، وباتت الآمال الإيرانية باهتزاز الموقف الأميركي وتراجعه غائبة، بل بات الانتظار الرسمي الإيراني إلى حين الانتخابات الرئاسية الأميركية، أمرا محفوفاً بمخاطر جدية، ليس بسبب ترجيح فوز ترامب بولاية ثانية، بل في ظل تساؤلات حول قدرة الدولة الإيرانية على تحمل تبعات الانتظار حتى نهاية هذا العام.

مردُّ التضعضع الإيراني يكمن في التداعيات التي يشهدها النفوذ الإيراني في "دول الهلال" التي تباهت قيادات إيرانية بالتحكم والسيطرة عليها، وكان اغتيال قاسم سليماني مؤشرا على نهاية مرحلة من التناغم الميداني الإيراني – الأميركي في أكثر من ساحة عربية، وبداية مرحلة جديدة بشروط ومعايير مختلفة، الثابت فيها الانتهاء من الأذرع العسكرية التابعة لقيادة الحرس الثوري، التي أسسها سليماني، أو عزّز نفوذها ودورها وولاءها لإيران.

ومع الانتفاضة التي تفجرت في العراق ثم في لبنان، بدا واضحا أن النفوذ الإيراني في أهم قاعدتين لهذا النفوذ، عرضة للانهيار وليس للاهتزاز فحسب. فالأولويات التي برزت لدى الشعبين العراقي واللبناني، باتت مغايرة لكل ما قام النفوذ الإيراني عليه. أي أن سؤال الدولة ومرجعيتها وتقويض الثنائيات المتناسلة من الدولة والدويلة، هي أبرز مطالب المحتجين، فضلا عن الفساد الذي بات هدفا يسعى المحتجون لعزله وتهميشه، كانت أذرع إيران تغذيه وتعيش عليه لسنوات طويلة.

على أن هاتين القاعدتين المهتزتين في العراق ولبنان، تنافسهما الساحة السورية التي تشهد حالة انكفاء إيراني في ظل تمدد روسي بات معنيا بضبط الحدود مع الجولان وإسرائيل، وبتغطية كل الضربات الأميركية أو الإسرائيلية على القواعد الإيرانية في سوريا.

على وقع هذه التطورات تشكلت الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة حسان دياب، وبرعاية حزب الله الذي يتحكم بقواعد سلوكها، لاسيما المتصلة بقضايا استراتيجية، لكن هذه الحكومة التي لم ترض الانتفاضة بسبب المحاصصة التي حكمت تأليفها وبسبب قفزها على مطالب المحتجين، تبدو في وضع لا تُحسد عليه، هذا إذا كانت فعلا معنية بإنقاذ لبنان من مأزقه المالي والاقتصادي ومن الانهيار الذي يطال بناه الاقتصادية، ذلك أن معظم الوزراء، إن لم يكن جميعهم، هم ممثلون لأطراف سياسية وحزبية قامت الانتفاضة ضدهم وضد منهجية الحكم التي أرسوها وأوصلت لبنان إلى ما هو عليه اليوم.

المعضلة التي يواجهها لبنان اليوم، هي حصيلة ما وصلت إليه الدولة في ظل سيطرة حزب الله كامتداد للنفوذ الإيراني. والمفارقة المؤلمة أن كل السياسات التي اعتمدها لبنان لاسيما في علاقاته العربية والدولية كان معيارها ما سماه حزب الله "الدولة المقاومة"، أو تلك الثلاثية المسماة "الجيش والشعب والمقاومة". والكارثة أن لبنان تحول باسم هذه السياسة وبسببها إلى دولة ينخر مؤسساتها وسلطتها الفساد من جهة، ودولة لم يعد لها من خيار إلا الاستعطاء والتسكع على أعتاب الدول التي طالما كان يسميها حاملو لواء المقاومة والممانعة، دولا متآمرة أو استعمارية، أي تناصبها العداء ولا ترى ضيرا اليوم من استعطائها من جهة أخرى.

لكن الأهم من كل ذلك أن نموذج الدولة المقاومة الذي أداره ورعاه حزب الله في لبنان ولا يزال، جعل من لبنان دولة ذات مؤسسات عاجزة ومجتمع منهك، وسلطة نهب معظم أركانها مال الدولة والناس، ودولة عاجزة أن تلبي بذاتها تمويل استيراد الحدّ الأدنى من مقومات الصمود، القمح والنفط والدواء، هذا الذي خلص إليه مشروع سلطة المقاومة في لبنان، وهو نموذج عاجز عن أن يصمد إزاء أي تحدّ حقيقي، إذ أن مئات آلاف الصواريخ التي طالما تباهى بها الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، عاجزة اليوم عن أن تحصّن لبنان ليس من أي خطر خارجي فحسب، بل هي عاجزة أيضا عن التصدي لاحتلال الفساد والنهب للدولة والمجتمع.